لضمان تبني مجلس الامن لقرار لا يبتعد كثيرا عن الرؤيا المغربية لتسوية النزاع

المغرب يؤجل مبادرة الحكم الذاتي في الصحراء الغربية للخريف القادم

الرباط ـ «القدس العربي»
من محمود معروف:

اكدت مصادر مغربية ان المغرب سيرحل مبادرته حول الحكم الذاتي في الصحراء الغربية الى الخريف القادم بعد ان كان مقررا تقديمها الى مجلس الامن الدولي في منتصف الشهر الجاري. وقالت المصادر لـ«القدس العربي» ان الترحيل يهدف لتأمين تأييد الاطراف الدولية الفاعلة في النزاع الصحراوي اضافة الى بقية اعضاء مجلس الامن الدولي لضمان تبني المجلس لقرار لا يبتعد كثيرا عن المقاربة المغربية لتسوية النزاع.

ويجتمع مجلس الامن الدولي منتصف شهر نيسان (ابريل) الجاري في دورة عادية لمناقشة تطورات نزاع الصحراء والتمديد لقوات الامم المتحدة المنتشرة بالمنطقة التي تنتهي في 30 الشهر الجاري.

واعلن العاهل المغربي الملك محمد السادس في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي عن مبادرة مغربية تمنح سكان الصحراء الغربية حكما ذاتيا تحت السيادة المغربية كحل دائم ونهائي للنزاع وطلب من الاحزاب السياسية المغربية وشيوخ واعيان القبائل الصحراوية تقديم رؤية كل منهم حول هذه المبادرة في اطار مشاورات لوضع صيغة متكاملة للمبادرة تحظى بدعم المغاربة وتنال رضى سكان الصحراء وتكسب تأييد المجتمع الدولي.

واشارت اوساط مغربية قريبة من صانع القرار في وقت سابق ان المبادرة ستقدم لمجلس الامن الدولي قبل بدء مناقشاته الملف لتكون في احدى فقرات قراره.

وجدد العاهل المغربي مبادرته يوم السبت الماضي في خطاب القاه امام المجلس الاستشاري الملكي للشؤون الصحراوية الا انه لم يدخل في تفاصيل المبادرة والح مسؤولون مغاربة قبيل القاء العاهل المغربي لخطابه على انه لن يعرض المبادرة التي ستقدم مفصلة لمجلس الامن الدولي في وقت لاحق.

وافادت مصادر حزبية ان الاحزاب المغربية قدمت منفردة او مشتركة اوراقها حول الحكم الذاتي الى القصر الملكي ووصفت المصادر ان ما ورد في هذه الاوراق يتحدث عن الجهوية او اللامركزية الموسعة اكثر مما يتحدث عن حكم ذاتي فيما دعت اوراق الى تطبيق الجهوية او اللامركزية الموسعة في الصحراء الغربية دون اشتراط موافقة الامم المتحدة على ذلك.

وعلمت «القدس العربي» ان وزارة لخارجية المغربية ابلغت سفراء الدول المعتمدين بالرباط جدية المبادرة المغربية والحرص على تطبيقها كحل دائم للنزاع الا ان المدير العام للوزارة عمر بوهلال ابلغ السفراء ان المغرب ليس ملزما بوقت معين لتقديم هذه المبادرة لمجلس الامن وان معادلة نزاع دام ثلاثين عاما لن تغير اذا ما تأخر تقديم المبادرة شهورا قليلة.

وقدم المغرب في وقت سابق خطوطا عريضة لمبادرة مماثلة لمجلس الامن الدولي وذلك في مقابل افكار كان جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكي الاسبق في صيف 2003 يروج لها بصفته مبعوثا خاصا للامين العام للامم المتحدة تدعو الى منح الصحراويين حكما ذاتيا مؤقتا لمدة خمس سنوات تتمتع سلطاته المنتخبة او المعينة بصلاحيات واسعة على ان تجري الامم المتحدة بعد ذلك استفتاء للصحراويين يقررون مصيرهم من خلاله في دولة مستقلة او الاندماج بالمغرب. وفيما امتنع جيمس بيكر عن ايلاء أي اهتمام للمبادرة المغربية، طلب اعضاء في مجلس الامن الدولي من المغرب بلورة اوضح لافكاره وتقليص الافكار العامة، فيما ابدى المغرب تحفظا على افكار جيمس بيكر الذي كان يطلب اقرارها تحت الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة وتبنت الولايات المتحدة الامريكية افكار جيمس بيكر والحت على اعضاء مجلس الامن اعتبارها قرارا الا ان التدخل الفرنسي نجح في وضعها ضم قرار 1495 لكن تحت الفصل السادس بدل السابع.

ويؤكد المغرب ان تسوية قضية الصحراء الغربية يكون في حل متفاوض عليه يضمن السيادة المغربية على الارض المتنازع عليها مع جبهة البوليزاريو التي تصر بدعم جزائري على اجراء الامم المتحدة استفتاء تقرير المصير للصحراويين.

ويستند المغرب في تأكيده على ان مجلس الامن الدولي عاد ودعا اطراف النزاع الى البحث عن حل مقبول ويرضي جميع الاطراف بعد اقرار المجلس بصعوبات تنظيم الاستفتاء. وقالت المصادر ان زيارات قام بها مسؤولون مغاربة الى عدد من العواصم المعنية بالنزاع والمؤثرة في تسويته بينت بونا شاسعا بين المقاربة المغربية ومواقف هذه العواصم لتسوية النزاع الصحراوي.

وقالت صحيفة «الاحداث» المغربية ان المنظور المغربي للحل يؤكد على «عدم التفريط في كل رموز السيادة (العلم والخارجية والدفاع والعملة والطوابع البريدية والامن والقضاء) فيما يمكنه التفاوض على باقي الصلاحيات والاختصاصات للوصول الى حل يرضي جميع الاطراف».

واضافت الصحيفة ان هذه المقاربة تحظى بتأييد واسع في المنتظم الدولي باستثناء الجزائر الداعم الرئيسي لجبهة البوليزاريو. وكشفت مصادر عن توجه مغربي لتطبيق افكاره حول الحكم الذاتي خلال الشهور القادمة وذلك بتفعيل المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية الذي نصبه العاهل المغربي في ختام زيارته للصحراء السبت الماضي.

ومن المقرر ان يعقد المجلس الاستشاري خلال الايام القادمة دورة اجتماعاته الاولى حيث يناقش افكاره حول الحكم الذاتي لتقديمها للقصر الملكي.

وقالت المصادر لـ«القدس العربي» ان الاشهر الستة الفاصلة بين اجتماعات مجلس الامن الدولي في منتصف الشهر الجاري واجتماعات تشرين الاول (اكتوبر) القادم قد تكون كافية لتوضيح ملامح الحكم الذاتي وفق الرؤية المغربية على ارض الواقع مما يسهل اقناع المجلس واعضاءه بها.

وقال خليهن ولد الرشيد رئيس المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية أنه بمنح حكم ذاتي موسع للأقاليم الجنوبية، سيصبح المغرب «نموذجا» بالنسبة لإفريقيا والعالم العربي ـ الإسلامي في مجال اللامركزية والتدبير الديمقراطي.

صورة من الارشيف للملك محمد السادس اثناء زيارته لمدينة العيون

الولايات المتحدة تنوي مساعدة ليبيا على تدمير اسلحة الدمار الشامل

■ واشنطن ـ اف ب: اعلن مسؤول كبير في وزارة الدفاع الامريكية الخميس ان الولايات المتحدة تنوي مساعدة ليبيا على تدمير مخزوناتها من الاسلحة الكيميائية وهي عملية ستكلف مئة مليون دولار.

وقد عاد للتو فريق من «وكالة الدفاع لتقليص التهديد» من مهمة استمرت شهرا في ليبيا لتقييم عدد وشروط مخازن الاسلحة الكيميائية وما يجب عمله من اجل تدميرها، حسب ما اعلن مديرها جيمس تينيليا.

واشار الى انه بعد طلب تقدمت به ليبيا سيتم تدمير مجمل الاسلحة الكيميائية الليبية التزاما بالاتفاق حول الاسلحة الكيميائية والذي زار بموجبه فريق الوكالة الامريكية هذا البلد.

واوضحت الوكالة ان ليبيا تخزن عشرة اطنان من غاز الخردل وكذلك مواد كيميائية في موقع واحد في الصحراء على بعد مئات الكيلومترات جنوب المتوسط.

وسترتفع تكاليف العملية الى مئة مليون دولار ما يطرح مشكلة التمويل وما اذا كانت هذه العملية تستحق كل هذه الاموال، حسب ما اعلن تينيليا.

واوضح ان تدمير هذه الاسلحة «سيكون صعبا لانها توجد في الصحراء حيث ترتفع درجة الحرارة الى 60 درجة مئوية خلال الصيف»، مشيرا الى نقص المياه وصعوبة الوصول برا الى هذه المخازن.

الجزائر تبحث عن تكامل إقليمي إفريقي في مجال الطاقة

■ الجزائر ـ يو بي أي: قال وزير الطاقة والمناجم الجزائري شكيب خليل الجمعة إن بلاده تسعى لتحقيق التكامل الإقليمي الإفريقي في مجال المحروقات.

وأوضح خليل في تصريح لإذاعة الجزائر الرسمية على هامش إعلانه بالعاصمة الجزائرية عن تنظيم بلاده الأحد للندوة العاشرة لمعرض التجارة وتمويل النفط والغاز في إفريقيا بمشاركة 53 دولة ونحو 145 شركة تنشط في مجال المحروقات، أن الاجتماع الذي سيحضره نحو 30 وزيرا للطاقة سيساهم في تعزيز التكامل الإقليمي في مجال المحروقات وتبادل اليد العاملة مستقبلا بين الشركات الإفريقية من خلال تمويل مشاريع صناعة النفط والغاز وتحفيز الشركات الإفريقية العاملة في هذا القطاع.

وقال خليل «إن هدف الندوة هو دراسة إشكالية التمويل لمشاريع المحروقات في الدول الإفريقية بالإضافة الى تبادل الخبرات بين الدول المنتجة والمصدرة والدول المستهلكة».

وأضاف «إن الندوة ستطرح إشكالية استثمار الشركات في هذه البلدان سواء كانت بلدانا منتجة منذ فترة بعيدة أو بلدانا بدأت تنتج المحروقات وسندرس كيفية تبادل التجارب في هذا المجال»، مشيرا الى أهمية هذه الندوة التي ستستمر أربعة أيام كاملة وستمول من طرف شركات خاصة مهتمة بقطاع المحروقات.

كما أكد خليل أن الندوة موجهة خصيصا لإفريقيا لدراسة مشاكلها الطاقوية وفرص النهوض بهذا القطاع، وعزا ذلك الى وجود 34 بلدا إفريقيا الأكثر تخلفا من ضمن 50 بلدا في العالم.

محكمة الاستئناف بالرباط تؤجل النظر في قضية يوسف عداد ومن معه لعدم حضور دفاع بعض المتهمين

■ الرباط ـ «القدس العربي» تواصل محكمة الاستئناف بالرباط وملحقتها بسلا المكلفة بمتابعة القضايا الموضوعية في اطار قانون مكافحة الارهاب النظر في مجموعة من الملفات التي اما حكم فيها من محكمة من الدرجة الاولى او ينظر بها للمرة الاولى.

وقررت غرفة الجنايات الابتدائية بمحكمة الاستئناف بالرباط الجمعة تأجيل النظر للمرة 18 في ما يعرف بقضية يوسف عداد ومن معه المتابعين في إطار قانون مكافحة الإرهاب الى غاية 26 ايار(مايو) المقبل لعدم حضور دفاع بعض المتهمين المؤازرين في إطار المساعدة القضائية.

وكانت مجموعة يوسف عداد المكونة من 15 متهما قد أحيلت على قاضي التحقيق بالمحكمة ذاتها منذ تشرين الاول (أكتوبر) من سنة 2004 من أجل تهم «تكوين عصابة إجرامية لإعداد وارتكاب أعمال إرهابية والاعتداء عمدا على حياة الأشخاص وسلامتهم وتزييف وتزوير النقود والسرقة وانتزاع الأموال وحيازة المتفجرات في إطار مشروع جماعي يهدف الى المس الخطير بالنظام العام بواسطة العنف والإشادة بأفعال تكون جريمة إرهابية والقتل العمد مع سبق الإصرار والترصد».

وتفيد محاضر الشرطة بأنها تمكنت في شهر ايار (مايو) من سنة 2003 من اكتشاف وجود المتهم الرئيسي في هذه النازلة المبحوث عنه منذ صيف 2002 بالسجن المدني بسلا حيث يقضي عقوبة حبسية لتورطه في قضية ترويج المخدرات تحت اسم آخر.

وحسب المصادر ذاتها فإن المتهم الرئيسي ينتمي لجماعة «الصراط المستقيم» التي يتزعمها يوسف فكري المحكوم بعقوبة الإعدام لإدانته بارتكاب جرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد .

وقررت غرفة الجنايات الابتدائية بمحكمة الاستئناف بسلا عصر الجمعة تأجيل النظر لقضية أنوار مجرار، المتهم بارتباطه بتنظيمات إرهابية بالخارج الى غاية 19 ايار(مايو) المقبل من أجل إعداد ملف الدفاع.

ويتابع مجرار من أجل تهم «تكوين عصابة إجرامية لإعداد وارتكاب أعمال إرهابية في إطار مشروع جماعي يهدف الى المس الخطير بالنظام العام وتزوير جوازات سفر وإقناع وتحريض الغير على ارتكاب أعمال إرهابية والارتباط بتنظيمات إرهابية بالخارج».

ويفيد المحضر أن المتهم البالغ من العمر31 سنة، الذي كان مستخدما بأحد المطاعم بفرنسا، قد تم تسليمه مؤخرا للسلطات الأمنية المغربية من قبل نظيرتها الفرنسية

كما قررت غرفة الجنايات الابتدائية تأجيل النظر الى19 ايار (مايو) المقبل في ثلاث قضايا يتابع فيها ثلاثة متهمين من أجل تهم «تكوين عصابة إجرامية لإعداد وارتكاب أعمال إرهابية وتقديم مساعدة والسرقة الموصوفة والضرب والجرح».

وزير التربية الوطنية والتعليم العالي في محاضرة بالرباط: مشروع المغرب الكبير «يفرض نفسه بقوة»

■ الرباط ـ «القدس العربي»: قال الحبيب المالكي وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي إن «ترسيخ قيم الحرية والديمقراطية في مجتمعاتنا المغاربية هو السبيل الداعم لمشروع بناء المغرب الكبير».

وأضاف المالكي في محاضرة امام الدورة الثانية للملتقيات التاريخ لمدينة الرباط حول موضوع «المغرب الكبير ـ ثوابت ومتغيرات» أن مشروع المغرب الكبير «يفرض نفسه بقوة» معتبرا أن «الدول المغاربية لم يعد بإمكانها منفردة أن تواجه التحديات المطروحة أمامها».

ويرى المالكي وهو من ابرز المفكرين الاقتصاديين بالمغرب أن منطقة المغرب الكبير في الحاجة اليوم الى ثقافة جديدة تغلب البعد المغاربي وتستند الى مبدأ احترام الوحدة الوطنية لكل بلدان المغرب الكبير تلك الوحدة التي تشكل المنطق القوي لبناء المجموعة المغاربية القادرة على فرض المصداقية.

وأضاف أن «إعادة بناء المغرب الكبير اليوم في ضوء التحديات الجديدة التي تواجهنا في عالم متغير تقتضي أن ننظر الى تنوعنا الثقافي باعتباره عامل غنى ومصدر إثراء» مضيفا أن المغرب الكبير كان ومازال بؤرة لتفاعلات تاريخية حاسمة.

وتهدف هذه الملتقيات التاريخية المنظمة بمبادرة من الجمعية المغربية للمعرفة التاريخية وبتعاون مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي والسفارة الفرنسية بالمغرب ، الى الاهتمام أكثر بالتاريخ وتفعيل جسور التواصل بين الجامعة والمدارس وذلك بهدف توسيع مجال النقاش وتعميمه وفتحه على فضاءات تربوية عديدة .

وستتواصل أشغال الدورة الثانية للملتقيات التاريخ طيلة ثلاثة أيام وستعرف تنظيم موائد مستديرة حول «المغرب الكبير ـ ثوابت ومتغيرات» و«المغاربيين والاحتلال» و«الاستقلال» و«فترة الاحتلال والاستقلال في دراسة التاريخ بالمغرب» و«المغرب الكبير والاتحاد الأوروبي» بمشاركة عدد من الباحثين والخبراء المغاربيين.

وزيرة الدولة المكلفة بالهجرة في اسبانيا: مدريد والرباط ستوقعان على اتفاقية لترحيل القاصرين المغاربة

مدريد ـ «القدس العربي»
من حسين مجدوبي:

أعلنت وزيرة الدولة المكلفة بالهجرة في الحكومة الاسبانية كونسويلو رومي عن قرب انعقاد اللجنة المغربية ـ الاسبانية لمعالجة مشكل القاصرين المغاربة المتواجدين في هذا البلد الأوروبي حيث سيجري بحث ترحيلهم بطرق قانونية.

وأوضحت كونسويلو رومي الجمعة أن هناك استعدادا من جانب حكومة الرباط للتوقيع على اتفاقية حول القاصرين المغاربة الذين يتواجدون في اسبانيا دون ذويهم، إذ أن هذه الاتفاقية ستضمن كل حقوق الطفل وفق القوانين الاسبانية والقوانين الدولية.

ومن المنتظر أن يجري التوقيع على الاتفاقية خلال منتصف شهر نيسان (أبريل) الجاري، علما أنه توجد اتفاقية مماثلة جرى التوقيع عليها في كانون الاول (ديسمبر) 2003 لكنها لم تدخل حيز التطبيق نظرا لبعض بنودها المتناقضة مع القانون الاسباني والاتفاقيات الدولية.

ومن ضمن ما تطرحه الحكومة الاسبانية، إقامة مراكز إيواء الأطفال المرحلين في المغرب، حيث ستمكنهم هذه المراكز من مكان الاقامة والدراسة وتعلم حرفة ما، وجرت هذه التجربة في بعض المدن ومن ضمنها مدينة تطوان شمال المغرب.

وتعارض عدد من المؤسسات الاسبانية والدولية ومن ضمنها اليونيسكو مثل هذه المراكز في المغرب لأنها تعني حرمان الطفل القاصر من الاقامة مع عائلته، ويؤكد الخبراء أن «هذه المراكز لها مدلول ومعنى في بلد أوروبي حيث لا يوجد للطفل المغربي أقارب أما في المغرب فمن الأحسن إرساله الى أسرته بدل إقامته في مركز وكأن الأمر يتعلق بإصلاحية».

ويوجد في اسبانيا أكثر من ثلاثة آلاف طفل مغربي موزعين على أكثر من أربعين مركزا لإيواء في مجموع اسبانيا، وتعيش نسبة كبيرة في شوارع المدن الكبرى مثل مدريد وبرشلونة ومالقا وهم عرضة للاجرام بل والاستغلال الجنسي، وكانت بعض المدن مثل غرناطة قد عاشت خلال الشهور الأخيرة موجة من التذكر لاسيما العاملين في مجال السياحة بعدما ارتفعت جرائم السرقة والنشل التي تورط فيها هؤلاء القاصرون.

ويصل القاصرون المغاربة الى اسبانيا مختبئين في شاحنات وحافلات النقل الدولي وكذلك عبر قوارب الموت، فيوم الأربعاء تم اعتراض قارب في مياه اقليم ألمرية جنوب شرق اسبانيا وكان على متنه عشرات المهاجرين السريين المغاربة ومن ضمنهم قاصرون.

وبينما يجري ترحيل المهاجرين الراشدين أو كبار السن، فالقانون الاسباني لا يسمح نهائيا بترحيل القاصرين طالما لم يتم تحديد عائلته وكذلك تقديم كل المساعدة القضائية والانسانية له. وعدم تطبيق عمليات الطرد في حق القاصرين هو الذي يفسر ارتفاع عددهم في اسبانيا.

الوزيرة الاسبانية المكلفة بالهجرة كونسويلو رومي

الملف الحقوقي بالمغرب في ندوة فكرية حول الانتقال الديمقراطي ومدى إعمال حقوق الإنسان

الرباط ـ «القدس العربي»:

نظمت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان الجمعة بالرباط بمناسبة عقد مؤتمرها الوطني السادس ندوة فكرية حول الانتقال الديمقراطي و مدى إعمال حقوق الإنسان تطرق خلالها المتدخلون الى مواضيع مختلفة لها علاقة بالملف الحقوقي بالمغرب.

وأكد عبد الله الولادي رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان على ضرورة تعميق وتسريع وتيرة الإصلاحات لتحقيق الانتقال الديمقراطي وإرساء الحقوق السياسية والمدنية ودعا الى فتح أوراش تتعلق بالتنمية والنهوض بالوضعية الاقتصادية في المغرب عبر وضع خطط محددة لتفعيل ميدان حقوق الإنسان و قال بان المنظمة ترمي الى معالجة المشاكل الحقوقية بالمغرب بطريقة موضوعية لتحقيق النتائج الكفيلة بتحقيق كرامة الإنسان.

وجاء في الورقة التقديمية للندوة «ان المنظمات الحقوقية (وهي حركة ضمير) معنية من جهة فعالية نضالها بالبيئة السياسية والاجتماعية والثقافية التي تحيط بها وان المنظمة تعتبر نفسها معنية في حدود قصوى بملابسات المرحلة الانتقالية وتعقيداتها».

وترى أن «مرحلة الانتقال الديمقراطي، بقدر ما تفتح إمكانات غير مسبوقة في مجال ترسيخ حقوق الإنسان ثقافة وممارسة، فهي مرشحة للإنتكاس والتراجع في أية لحظة، وهذا ما يفسر تلك الدعوة التي حملها شعار المؤتمر الخامس للتجند من أجل حماية الانتقال الديمقراطي»

وقالت الورقة ان المرحلة الماضية «أكدت ما هو معروف عن مسارات الانتقال الديمقراطي عموما من حيث كونها ليست مستقيمة سالكة، بل تسمها منعرجات مختلفة وتعقيدات شديدة وبقدر تتالي الإجراءات الإيجابية المعززة لجهة الالتزام بحقوق الإنسان، تعاود الظهور بعض الممارسات، التي ساد الاعتقاد بأفولها». واضافت «إذا كانت سيرورة تصفية ماضي الانتهاكات ـ أيا كان الحكم عليها ـ قد مثلت تقدما ملموسا على مستوى ضمان بعض الحقوق السياسية، فإن أي تقدم على مسار الديمقراطية يقتضي حتما إيلاء عناية أكبر لمظاهر التهميش والإقصاء التي تهدد الانتقال الديمقراطي، كما دلت على ذلك تجارب عديدة، وهذا يعني أن حماية الانتقال الديمقراطي تتطلب من حركة حقوق الإنسان، ترتيبا جديدا لأولوياتها، بعدما تخففت نسبيا من استعجالية الحقوق المدنية و السياسية، لتهتم أكثر بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية».

وطرحت الورقة اسئلة طلبت الاجابة عليها مثل «ما هو التقييم الممكن تقديمه لمسار الانتقال الديمقراطي بتعرجاته المختلفة حتى هذه اللحظة؟ ما هي حدود منجز تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة وما آفاق التقدم نحو البناء الديمقراطي؟ أي استراتيجية للحركة الحقوقية في ظل مستجدات الوضع العام وفي ارتباط بخصائص حقل عملها و الأسس الفكرية و المعيارية التي تحكمه؟ كيف تدرج الحركة الحقوقية نفسها ضمن دينامية أشمل على المستوى المجتمعي تقوي من نجاعة التدخل وترسخ الاختيار نحو بناء دولة القانون؟ ما هي السبل الكفيلة بجعل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في صلب عمل الحركة الحقوقية؟ والى أي حد يمكن تحديد أولويات بالنسبة لهذه الحقوق؟ وما هي السبل لضبطها؟ ما هي التصورات الضرورية لبناء منظور تحسيسي متكامل؟ وما هي الآليات الكفيلة بترجمته على أرض الواقع؟».

واعتبر النقيب محمد الصديقي عضو بالمكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي المؤتمر مناسبة للتطرق لتقرير هيئة الإنصاف و المصالحة وقال بان نشر تقرير الهيئة دفع بالمنظمات الحقوقية الى العمل من اجل تثبيت حقوق الإنسان بالمغرب لانه أثار قضايا مختلفة تخص انتهاكات حقوق الإنسان بالمغرب وتورط أجهزة أمنية تابعة للدولة في قضايا التعذيب والمعتقلات السرية والاختفاء. لكن الصديقي عبر عن اسفه في عدم تمكن هيئة الانصاف و المصالحة من وضع مقاربة حقيقية فيما يخص ملف الزعيم اليساري المهدي بن بركة و66 حالة أخرى ظلت غامضة.

وأشار الى ضرورة تطبيق الهيئات الحقوقية لتوصيات هيئة الإنصاف وتقوية المراقبة الدستورية واستقلال القضاء لاقرار الديمقراطية في المغرب.

وقال خالد الناصري عضو الديوان السياسي لحزب الاستقلال بان مسألة الانتقال الديمقراطي أصبحت تشغل الرأي العام المغربي وبان المغرب قطع أشواطا كبيرة في النضال الديمقراطي وبأنه في حاجة الى المنظمة المغربية لحقوق الإنسان لتحليل الواقع بجرأة وموضوعية.

وبخصوص العلاقة بين الانتقال الديمقراطي والحقوق المدنية و السياسية ابرز محمد الساسي باحث و فاعل سياسي بالحزب الاشتراكي الموحد بان هذه العلاقة لايمكن أن تتبلور إلا باحترام وحماية حقوق الإنسان كما تأسف لخرق بعض النخب الديمقراطية المغربية لحقوق الإنسان بدعوى حماية الديمقراطية والذي اعتبره نفي للحق السياسي واستمرار لانتهاك حقوق الإنسان.

وتطرق حسن طارق الامين العام للشبيبة الاتحادية الى ضرورة انتقال حركة حقوق الإنسان من التركيز على الحقوق السياسية الى الحقوق المدنية والانتقال الديمقراطي من الحريات العامة الى الحقوق الشخصية وإعادة بناء مفاهيم هذه الحقوق التي قد تؤسس لجيل جديد من حقوق الإنسان والتحول من التعامل مع الدولة الى التعامل مع لأشخاص.

وافتتحت المنظمة المغربية لحقوق الانسان مساء الجمعة مؤتمرها الوطني السادس الذي يستمر ثلاثة ايام ومن المقرر أن يتدارس عددا من التقارير العامة والموضوعاتية، وينتخب أعضاء المجلس الوطني الذي سيتولى انتخاب المكتب الوطني.

موريتانيا تعلن عن التوصل لحل بالتراضي مع شركة النفط الأسترالية «وود سايد»

الرئيس ولد فال: ألغيت العقود محل النزاع وتوصلنا لتحسينات أخرى.. إصدار عفو شامل عن الأفعال والأقوال التي اكتنفت التوقيع على الملحقات

نواكشوط ـ «القدس العربي
من عبد الله السيد:

هتف الموريتانيون عاليا الجمعة بالنصر وشكر الله بعد أن زال الخلاف الذي واجهت خلاله حكومتهم الشركة الاسترالية العملاقة (وودسايد) والذي كدر صفو النفط الموريتاني. فقد زف الرئيس الموريتاني الانتقالي العقيد علي ولد محمد فال الجمعة البشرى لمواطنيه في خطاب أعلن فيه التوصل لحل بالتراضي بين الحكومة الموريتانية وشركة وود سايد حول الوثائق المسماة بالملحقات على عقود تقاسم الانتاج النفطي.

وكانت المفاوضات التي جرت في الخامس والعشرين اذار (مارس) المنصرم في دبي بوساطة إماراتية قد أفضت لهذا الاتفاق الذي أنقذ عملية استغلال النفط الموريتاني بعد أن دخلت في مغارة مظلمة.

وأكد ولد محمد فال في خطاب هدأ الموريتانيون ساعات لمتابعته وقلوبهم لدى الحناجر، قائلا«..لقد تمت معالجة هذه الأزمة من خلال التفاوض، حيث تم الاتفاق على العودة لمرجعية العقود الأصلية مع تحسينات إضافية تخدم المصالح الوطنية لموريتانيا، وتحقق شراكة متوازنة مع شركة وودسايد».

وأدرج الرئيس ولد فال التوصل لهذا الحل ضمن «التزام المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية والحكومة الانتقالية القاضي باحترام الأمانة وإشاعة الشفافية في تسيير الشأن العام».

وأكد الرئيس الموريتاني أن أهمية الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع المتعددة وود سايد تكمن في إعادة الاعتبار للقانون الموريتاني ولهيبة الدولة ومصداقية مؤسساتها مع التقيد بالنصوص التي تحكم الاستثمار النفطي.

وثمن الرئيس ولد محمد فال موقف شركة (وودسايد) وتجاوبها مع التطلعات المشروعة للشعب الموريتاني مما سيمكن (حسب قوله) من فتح صفحة جديدة لشراكة متوازنة وطويلة الأمد مع هذه الشركة.

والى جانب هذا الخطاب عقد المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية دورة استثنائية أقر خلالها بوصفه الهيئة التشريعية، الاتفاق المبرم يوم 25 اذار(مارس) 2006 في دبي بين الجمهورية الاسلامية الموريتانية والشركة الاسترالية ووودسايد والذي يضع حدا للنزاع بينهما بشأن أربعة ملحقات عقود لتقاسم الإنتاج النفطي في المناطق (أ)، (ب) و(ج).

وأعلن المجلس في بيان صحافي الجمعة أنه بمقتضى البروتوكول هذا الاتفاق الودي تستعيد موريتانيا حقوقها وفقا للقانون والمصلحة الوطنية.

وصادق المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية خلال الدورة على مشروع أمر قانوني يقضي بالعفو عن الوقائع والأفعال المتعلقة بوضع وتوقيع الملحقات الآنفة الذكر موضع النزاع. وبمقتضى هذا العفو أطلق سراح وزير النفط السابق زيدان ولد احميدة الذي وجهت إليه الحكومة اتهامات بتوقيع الملاحق مع الشركة الاسترالية بطريقة غير قانونية تضر بالمصالح العليا لموريتانيا.

وضمن هذه التطورات أطلع الوزير الأول الموريتاني سيدي محمد ولد بوبكر الأحزاب السياسية على نهاية النزاع الذي كان قائما بين موريتانيا وشركة (وودسايد) حول الملحقات المتعلقة بتقاسم الانتاج النفطي.

ولاقى هذا الحل ارتياحا كبيرا في الأوساط السياسية والشعبية الموريتانية واعتبره الجميع إزالة لشوكة كانت منغرسة في حلق العهد النفطي الموريتاني.

وينص بروتوكول الحل بين موريتانيا وشركة ووسايد والذي اطلعت عليه «القدس العربي» على تعليق الملحقات موضع النزاع والتي اعتبرتها موريتانيا ضارة بمصلحتها ومخالفة للقوانين الموريتانية.

ونص الاتفاق على أنه من أجل ضمان استمرار الاستثمارات الجارية فإن فترة التنقيب بالنسبة لتكتل الشركات الذي تقوده (ووسايد) لن يتضرر بتعليق هذه الملحقات، وسيتم رد المساحات التي كان من اللازم إعادتها أصلا عند تمديد هذه الفترات.

واشتمل الاتفاق على مجموعة بنود منها الغاء خفض حصة الدولة في أرباح محاصيل بعض المناطق والغاء تخفيض الضرائب بخمس عشرة نقطة بالنسبة لبعض المناطق ومضاعفة الشروط والالتزامات بالنسبة للشركة في مجال البيئة واسترجاع خمسين في المئة من المساحات والغاء التحصيل الفوري لتكاليف أرباح التقييم ووضع المبالغ اللازمة لتغطية تكاليف التخلي في حساب خاص مدة ثلاث سنوات قبل نهاية المشروع، على أن تستغل هذه المبالغ في تغطية هذه التكاليف وحدها.

ومما شمله الاتفاق إلغاء نظام مسك حسابات (ووسايد) القاضي بمركزة الوثائق الأصلية في استراليا والاكتفاء بنسخة غير الكترونية في موريتانيا وإلغاء حظر بيع نفط وغاز موريتانيا لدولة معادية لها بدون ترخيص منها.

وتم كذلك الغاء الاتفاق القاضي بالسماح لشركة وودسايد بأن لا تلتزم بتقديم الضمان المصرفي الذي يكفل وفاءها بالتزاماتها وهي الالتزامات التي كان منصوصا عليها في العقود الاصلية.

وأكد الوزير الأول الموريتاني في توضيحاته الجمعة أنه بالاضافة الى الغاء الملحقات يدخل الاتفاق الجديد جملة من التحسينات المعتبرة، من إهمها أن تدفع (ووسايد) مبلغ مئة مليون دولار بعد اربعة عشر يوما من تاريخ المصادقة على الاتفاقية المراجعة للمنطقة (ب) وهذا المبلغ لن يعتبر من التكاليف القابلة للتحصيل ولا يخصم أيضا من النتائج التي تنطبق عليها الضرائب.

وأكد الوزير الأول أن التحسينات تشمل تحديد سقف تحصيل التكاليف لمشروع انتاج شنقيط بـ 50 في المئة في الفترات التي يزيد فيها سعر البرميل 55 دولارا امريكيا كما هي الحال الآن، وعند هبوط السعر عن خمسة وخمسين دولارا امريكيا تطبق العقود الاصلية ويتم التقاسم على أساس ستين بالمئة للتجمع واربعين بالمئة للدولة الموريتانية. وبخصوص إنتاج مشروع شنقيط ستحصل الدولة الموريتانية في حالة تجاوز سعر البترول خمسة وخمسين دولارا كما هو الحال الآن على خمسة بالمئة من الأرباح الاضافية المتعلقة بزيادة السعر.

وقال الوزير الأول الموريتاني سيدي محمد ولد بوبكر أن الاتفاق نص على التعاون من أجل تحمل تكاليف السيطرة على الأخطار البيئية طبقا لمبدأ الحذر وتوفير مليون دولار امريكي سنويا من طرف (ووسايد) لهذا الغرض وذلك في كل مرة تكون فيها حالة انتاج في موريتانيا.

وأخيرا تنشئ (ووسايد) في نواكشوط مركزا مزودا بالوسائل المادية والبشرية لادارة وتسيير العمليات النفطية من داخل التراب الوطني بما في ذلك المحاسبة وسيسهم هذا المركز في تعزيز التعاون مع الجانب الموريتاني في اطار تطوير الكفاءات والتكنولوجيا.

وشدد الوزير الأول الموريتاني على أن هذا الاتفاق من منظور الحكومة الموريتانية يفي بغرضين اثنين اولهما انه يعيد لموريتانيا حصتها المشروعة من نفطها كما انه ينسجم في نفس الوقت مع القانون الموريتاني ويحترم نصوصه والثاني انه يعيد العلاقات مع (ووسايد) الى حالة طبيعية.